

وأول هذه الحقائق أن الإسلام يتجه إلى المعنويات والبواعث والمقاصد والنيات فيجعلها موضع حساب عندا يوم القيامة، وحكمه على الماديات لا ينفصل عن النية والبواعث، وإذا كانت أحكام الماديات تطبق في الدنيا بين القضاء، وفي مجالس الحكام، فأحكام البواعث للديان، ولنضرب لذلك مثلا في عقد له دخل في المعاملات الاقتصادية الآن، وهو عقد السلم، ومعناها أن يبيع شخص شيئا ليس ذلك ذريعة للربا، كأن يقترض شخص مبلغا من المال على أن يسلمه بعد بضعة شهر بأكثر مما قبضه، ويتخذ السلم سبيلا لذلك بأن يشتري منه قطنا بثمن بخس يدفعه، على أن يقبض القطن، والثمن الذي قبض في تقدير العاقدين لا يمكن أن ينزل إلى ذلك الثمن، فإذا جاء وقت حصاد القطن تسلم قطنا يبيعه بأكثر مما أعطى، بل ربما بضعف ما أعطى، فمن الناحية الدنيوية هذا العقد يكون صحيحا، ولا يسع القضاء إلا أن يحكم بصحته، ولكنه من حيث الباعث عليه، والنية المطوية عند التعاقد يحاسب الله تعالى عليه، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: "إنَّما الأعمال بالنيات، وإتما لكل امرء ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ولرسوله فهو هجرة حسنة، ومن كانت هجرته لامرأة ينكحها، أو لدين يصبها فهو هجرة لما هاجر إليه". وهكذا نجد المعاني والمقاصد لها حساب بجوار الصور والأشكال، وبذلك يفترق المسلم عن غيره، فهو يعلم أن دينه دين قلوب، كما هو دين نتائج وثمرات، وقد قال عليه السلام: "إن الله لا ينظر إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم" ويعلم المؤمن أن دينه يتغلغل في كل ما يعمل، ومن يقصد الخير يكن خيرا، ومن يقصد الشر يكن شريرا، وعلى المؤمن أن يعرف أن مقدار رضا الله عن عمله بمقدار نيته، ولذلك قال عليه السلام: "استفت قبلك، وإن أفتاك الناس وأفتوك" وبهذا يتبين أن الدين ليس في المساجد وحدها، بل في كل عناصر الحياة وأعمالها.

8-والحقيقة الثانية التي يجب اعتبارها، وهي مبينة على الأولى - أن كل شيء في الإسلام، سواء أكان في الأعمال